ليلة القبض على مرشد (الإخوان)

النائب العام يقرر حبس (بديع) 15 يوما بتهمة قتل وتعذيب المتظاهرين

■ لحظة القبض على مرشد الإخوان محمد بديع حيث قام رجال الأمن بتوفير الماء والحليب له

■ القاهرة/ متابعات:

عاشت مصر منذ الساعات الأولى ليوم أمس يوماً مشهوداً بحدث كبير تمثل باعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع في الشقة رقم (12) الواقعة في الدور الرابع من إحدى عمارات العبور الواقعة في شارع الطيران بمدينة نصر.

وجاء هذا الحدث بعد ساعات طويلة من شعور ملايين المصريين بالمرارة والألم عقب مقتل (26) من مجندي الأمن المركزي الذين كانوا يستعدون لاستكمال إجراءات نهاية الخدمة العسكرية الإجبارية، ما جعل الكثير من المحللين الذين تدافعوا للتعليق على واقعة اعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين بأنه خفف كثيراً من الأم ملايين المصريين الذين غمرهم الحزن للمجزرة التي ذهب ضحيتها في سيناء (26) من الشباب المجندين في مطلع نهار أمس الأول الاثنين.

إلى ذلك صرح وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم أن قوات الأمن تمكنت من إلقاء القبض على محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وذلك في ساعة مبكرة قبل فجر يوم أمس الثلاثاء.

وقال وزير الداخلية: إن عملية القبض على مرشد جماعة الإخوان محمد بديع تمت في شارع الطيران بالقرب من منطقة رابعة العدوية بمدينة نصر حيث كان يختبئ محمد بديع هرباً من الأمن والشرطة كونه مطلوباً على ذمة عدة قضايا إرهابية، ومسؤولاً ومحرضاً مباشراً عن أحداث العنف والقتل ومن بينها أحداث قصر الاتحادية إبان حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وكذلك أحداث الإرهاب الأخيرة أثناء اعتصام الإخوان في رابعة العدوية وميدان النهضة، وما عقبها من أحداث دموية على يد جماعة الإخوان وحلفاؤهم في الجماعات الدينية الفاشية بحسب تعبير وزير الداخلية المصري.

وأشار الوزير إلى أن إلقاء القبض على محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين جرى في تنسيق بين ثلاثة جهات أمنية وهي قطاع الأمن العام والأمن الوطني ومباحث القاهرة وشكلت مأمورية مشتركة قامت بمداهمة الشقة وإلقاء القبض على بديع بصحبة عضو قيادي في الجماعة وهو يوسف طلعت.

وكان مصدر امني قد صرح في وقت سابق بأن عملية القبض على المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع تمت بناء على معلومات قدمها بعض السكان في منطقة رابعة العدوية الذين أكدوا بأنهم شاهدوا بديع يتردد إلى تلك الشقة.

ويبدو بان بديع لم يكن يتوقع أن يتم إلقاء القبض عليه بهذه السهولة، حيث لم يبد أي مقاومة، كما يظهر في إحدى الصور وهو يرتدي ملابس داخلية.

هذا وتم اقتياد محمد بديع في سيارة مصفحة توجهت إلى سجن طرة حيث يقيم عدد أخر من قيادات الجماعة في محبسهن تمهيدا للتحقيق معهم واحالتهم للقضاء.

في هذا السياق بدأت نيابات شمال وشرق القاهرة الكلية والجزئية، والجيزة، والأزبكية، ومصر الجديدة، إجراءات التحقيق مع محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، الذي ألقي القبض عليه في الساعات الأولى من صباح أمس الثلاثاء داخل شقة بمدينة نصر، وقال مصدر قضائي إن «بديع» متهم بـ«التحريض على القتل في 10 قضايا، منها أحداث المقطم، والاتحادية الأولى، والحرس الجمهوري، وأحداث طريق النصر، وكوبري أكتوبر، ورمسيس، والجيزة، وبين السرايات».

وأشار المصدر إلى أن «بديع» مُحال لمحكمة الجنايات في قضية أحداث مكتب الإرشاد، كما أن هناك أيضًا عشرات البلاغات المقدمة ضد «بديع» بالقتل والشروع فيه والتعذيب والاحتجاز والخطف والتحريض على ارتكاب وقائع العنف.

كان المستشار هشام بركات، النائب العام، قد خاطب المكتب الفني برئاسة المستشار عادل السعيد، النائب العام المساعد، بتكليف النيابات المختصة بالاستعداد للانتقال إلى سجن طرة، للتحقيق مع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، محمد بديع.

وأضاف المصدر أن النائب العام أمر بسرعة التحقيق الفوري في القضايا المتهم فيها المرشد العام لـ«الإخوان»، التي كان قد صدر فيها أوامر بضبطه وإحضاره.

إلى ذلك كشف ضباط مباحث بالقاهرة من المشاركين في عملية القبض على الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، عن تفاصيل عملية ضبطه تنفيذاً لقرارات النيابة الصادرة بحقه في اتهامه بعدة قضايا، حيث تم ضبطه وهو نائماً داخل شقة مستأجرة بشارع الطيران، وفور استيقاظه لم يبد أي دهشة من تواجد القوات حوله، وخرج معهم بكل هدوء دون أي مقاومة منه.

وأكد أحد الضباط المشاركين في عملية القبض عليه، أن بداية عملية ضبط المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين كانت بتلقي ضباط مباحث قسم أول مدينة نصر معلومة من مصادرهم السرية عن تواجد الدكتور محمد بديع داخل شقة مستأجرة في العقار 84 بشارع الطيران، وتم إخطار اللواء أسامة الصغير مساعد أول الوزير لقطاع القاهرة، والذي قاد بنفسه مأمورية المشارك فيها رجال مباحث القاهرة بقيادة اللواء جمال عبد العال مدير المباحث ورجال العمليات الخاصة من مداهمة الشقة.

وأضاف الضابط، الذي رفض ذكر اسمه، أنه فور مداهمتنا للشقة التي يوجد بها المرشد العام اكتشفنا أنه غارق في النوم، وكان يرتدى جلباباً أبيض، وفور استيقاظه استمر قرابة دقيقة كاملة ينظر للقوات المتواجدة بغرفة نومه، دون أن يبدى أي اندهاش من الموقف، ووصف الضابط حالة المرشد بأنه كان مهيئاً نفسياً بأنه سيتم القبض عليه في أي لحظة، وهو ما جعله لم يبد أي رد فعل تجاه القوات أثناء ضبطه.

وأشار الضابط، إلى أن مرشد الإخوان خرج بكل هدوء من غرفه دون أن يتلفظ بأي كلمة أو أن يطلب إحضار أي من متعلقاته التي كانت بحوزته داخل الشقة، مؤكدا أن القوات تمكنت أيضاً من القبض على شخصين، أحدهم بصحبه المرشد داخل الشقة يدعى عبد الرحمن سيد، مدرس في مدرسة الدعوة الإسلامية ببني سويف، والآخر يدعى «عمرو رياض» طالب في إحدى أكاديميات منطقة التجمع الخامس وابن شقيقة القيادي الإخواني حازم فاروق، الذي تم إلقاء القبض عليه خلال الأيام القليلة الماضية.

وكشف الضابط، أن الشخصين اللذين كانا يرافقان مرشد جماعة الإخوان في شقته، تم ضبطهما وهما نائمان في غرفة مجاورة له، ولم يشعر أحد منهم بعملية دخول القوات، التي داهمت الشقة في ثوان معدودة، مشيراً إلى أن القوات لم تضبط أي أسلحة نارية أو بيضاء بحوزة محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين أو من تم ضبطهما بصحبته داخل الشقة، كما لم تسفر عملية تفتيش الشقة عن العثور على أسلحة بداخلها، موضحاً أنه تم اقتياد المرشد ومن ضبط بصحبته داخل مدرعة شرطة وسط حراسة أمنية مشددة، مؤكداً أن تلك العملية جاءت كأول عمليات القبض على مرشد لجماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها.

من جانبها كشفت تحريات رجال مباحث القاهرة، عن أن الشقة التي تم مداهمتها من قبل قوات الأمن للقبض على مرشد الإخوان المسلمين استأجرها من القيادي الإخواني الدكتور حازم فاروق عضو مجلس الشعب المنحل عن دائرة شبرا، حيث إنه يمتلك الشقة المتواجدة أسفلها في نفس العقار.

على صعيد متصل أمر النائب العام بحبس محمد بديع مرشد تنظيم (الإخوان المسلمين) 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

وأشار بيان صادر عن النيابة العامة أنه أسند إليه اتهامات تتعلق بالاشتراك بطريق التحريض على قتل والشروع في قتل بعض المتظاهرين السلميين بغرض إرهابي، والقبض على بعضهم واحتجازهم وتعذيبهم بجوار سور القصر، وإدارة عصابة تعمل على خلاف أحكام القانون بغرض تعطيل القوانين ومنع مؤسسات الدولة عن ممارسة عملها والتحريض على أعمال العنف والحريق العمد وتخريب المنشآت العامة والخاصة وتعطيل وسائل المواصلات وتعريض سلامتها للخطر وإحراز أسلحة نارية وذخائر وأسلحة بيضاء، والتعدي على رجال القوات المسلحة والشرطة وعلى حريات

السلطات الليبية تعلن حالة «القوة القاهرة» على صادرات النفط الخام

■ طرابلس / متابعات :

أعلنت ليبيا حالة «القوة القاهرة» بشأن صادرات النفط الخام ومنتجاته في 4 موانئ، ما يسمح لها بتعليق التزاماتها التعاقدية.

وأظهرت وثيقة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، أمس الثلاثاء، أن السلطات أعلنت هذه الحالة القاهرة المتعلقة بشأن صادرات الخام ومنتجاته من مرافئ الزويتينة ومرسى البريقة ورأس لانوف والسدر.

وأوضحت أن المرافئ مغلقة بسبب إضراب حراس الأمن في هذه المواقع منذ نهاية يوليو 2013.

يذكر أن حالة القوة القاهرة هي إجراء قانوني يسمح بتعليق الالتزامات التعاقدية.

ويشار إلى أنه أعيد فتح مرفأ مرسى الحريقة، ليستأنف عملياته بالكامل بعد إضرابات عمالية، ما يشير إلى بدء تصدع الإضرابات في القطاع.

وتبلغ الطاقة التصديرية للمرفأ 110 آلاف برميل يوميا، لكنه ظل مغلقا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بفعل احتجاجات لعمال، من بينهم العاملون بشركة الخليج العربي للنفط «أجوكو» التي تدير المرفأ، الذي لم تخرج منه سوى بضع شحنات من الوقود للاستهلاك المحلي.

وأدت إضرابات متعلقة بالأجور واحتجاجات أخرى بأكبر مرفأين في ليبيا وفي حقول نفطية إلى انخفاض إنتاج الخام والصادرات لأدنى مستوى منذ إطاحة حكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في 2011.

وقال مسئول نفطي إن إدريس أبو خمادة الذي تولى رئاسة حرس المنشآت النفطية في أول أغسطس خلفا لرشيد الصابري كان له دور في إعادة تشغيل المرفأ، وفق ما ذكرت وكالة رويترز.

يذكر أن حرس المنشآت النفطية يعملون تحت قيادة وزارة الدفاع لكن ألفي فرد فقط من إجمالي قوته البالغة 15 ألفا تلقوا تدريبات عسكرية.

وقال متحدث باسم حرس المنشآت النفطية إن المرفأ استأنف العمل، وأضاف أن بعض العمال بقطاع النفط يؤيدون الحكومة ومنهم عدد يعمل في ميناء مجاور.

وأضاف: «تلقينا خطابا من موظفين في مرفأ البريقة يقولون فيه إنهم يعارضون إغلاق المرفأ وسيعملون تحت إمرة الحكومة.»

وكانت الأزمة قد بلغت ذروتها نهاية الأسبوع الماضي بعد أن هددت الحكومة بعمل عسكري إذا باع حرس المنشآت النفطية المضربون في مرفأ السدر، النفط بشكل مستقل عن الحكومة.

وقالت الحكومة الأسبوع الماضي إن رئيس المنطقة الوسطى في جهاز حرس المنشآت النفطية، إبراهيم الجضران كان يسعى لبيع النفط لصالح مجموعته من عمال النفط المضربين.

وقال المتحدث باسم الحرس إن رئيس أركان الجيش أعفى الجضران من منصبه متوقعا استئناف العمل في المرافئ الأخرى قريبا.

وعززت السلطات الليبية وجودها في السدر، وذكرت شركة ويندوارد لتحليل البيانات الملاحية إن سفينة تابعة لحرس السواحل الليبي دخلت إلى مرفأ السدر يوم السبت.

جاء ذلك بعد أن ظهرت دلالات على بعض الصفقات النفطية التي ربما يجري إبرامها بشكل مستقل عن المؤسسة الوطنية للنفط الحكومية.

وقالت مصادر تجارية وموظفون في السدر إن هناك ناقلة غامضة تقف خارج المرفأ وليس هناك علم بمن استأجرها.

ولا تزال هناك نحو ثماني ناقلات نفطية تنتظر التحميل في مرفأ السدر الذي مازال مغلقا.

الأسبوع المقبل .. لقاء أميركي روسي بشأن سوريا

■ موسكو / متابعات :

أعلن غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي، أن الاجتماع الروسي الأميركي للتحضير لعقد مؤتمر جنيف 2 بشأن سوريا سيجري الأسبوع المقبل في لاهاي.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن غاتيلوف قوله إن الاجتماع سيجري على مستوى نائبي وزيري خارجية البلدين. وقالت وكالة أنباء «إيتار تاس» الروسية إن من المنتظر أن يشارك الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، في هذه المحادثات.

وكان غاتيلوف رجّح الأسبوع الماضي بأن يعقد مؤتمر جنيف 2 في أكتوبر وتوقع أن يعقد الاجتماع الروسي الأميركي للتحضير لهذا المؤتمر نهاية الشهر الجاري على مستوى نائبي وزيري الخارجية.

وأعرب عن أمله بأن يتمكّن الجانبان الروسي والأميركي في هذا اللقاء من الاتفاق على قائمة المشاركين في المؤتمر القادم، الذي يهدف للجمع بين ممثلين للمعارضة السورية وحكومة الرئيس بشار الأسد.

وكانت روسيا والولايات المتحدة اتفقتا في مايو الماضي على الدعوة إلى هذا المؤتمر، غير أنه لا يزال هناك خلافات بين الجانبين حول شكل المؤتمر والمشاركين فيه، حيث تدعم روسيا إشراك إيران في المؤتمر إلا أن الولايات المتحدة ترفض ذلك.

وتسعى واشنطن وموسكو أن يكون المؤتمر تكملة لمؤتمر جنيف الأول الذي عقد في يونيو من العام الماضي، وخرج باتفاق سياسي لإنهاء الأزمة القائمة في سوريا منذ مارس 2011.

وينص الاتفاق في جنيف 1 على تسوية سياسية للأزمة تشمل حكومة انتقالية، إلا أنه لا يحدد مصير الرئيس السوري بشار الأسد الذي كانت المعارضة السورية تشترط رحيله قبل الدخول في أي تسوية.

يذكر أن رئيس ما يسمى بالائتلاف السوري أحمد الجربا صرح الشهر الماضي بأن الائتلاف لن يحضر المؤتمر إلا حين يحدث توازن على الميدان بين الجيشين الحر والنظامي. بيد أنه صرح نهاية الشهر ذاته لصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية بأن الائتلاف مستعد للحضور، وطلب من نظام الأسد خطوات إيجابية من بينها الإفراج عن سجناء.

› سعيد الشحات

جريمة رفح والمواقف الرمادية

هي ساعة لا تنفع معها مواقف الـ«بين بين»، لا تنفع معها أصوات هؤلاء الذين يضعون الجلاد والضحية في سلة واحدة، هي ساعة لا ينفع معها الذين يذرفون الدموع على فض اعتصام رابعة والنهضة، وتتحجر دموعهم على دم جندي يسقط غدراً، هي ساعة لا ينفع معها ألسنة تنطق بحكم العسكر، فنحن أمام حرب ضد الإرهاب، فإما دولة يحكمها القانون العادل، وإما غابة تحكمها فتاوى الضلال والظلام، هي ساعة لا تنفع معها أصوات تدعي الكلام عن حقوق الإنسان، في الوقت الذي تعطي فيه دعاة الإرهاب جواز المرور لارتكاب جرائمهم.

أمس قتل الإرهابيون 25 من جنود الأمن المركزي في سيناء، 11 مسلحاً استقلوا 4 سيارات دفع رباعي، واستوقفوا سيارتين تقلان الجنود، وقام 6 منهم بإمطار السيارتين بالنيران، ومنع الباقي وصول سيارات من الطريق قرب مكان الحادث وهربوا عقب تنفيذ الجريمة، كان الجنود يرتدون ملابسهم المدنية في طريقهم إلى مكان خدمتهم الساعة السابعة، وأنزلهم الإرهابيون بالقوة، وقاموا ببطح الجنود صفاً واحداً على الأرض وإطلاق النار عشوائياً عليهم.

أي دين وأي شرع يجيز هذا الجرم؟، الجنود الذين تم قتلهم كانوا في طريقهم لأداء الواجب الوطني، الواجب الذي يصون عرض وأرض كل مصري بمن فيهم هؤلاء الذين يضعون الجلاد والضحية في سلة واحدة، بتنظيراتهم الفارغة، وأقوالهم التي تماهي أمريكا والغرب، هؤلاء هم شهداء الواجب، هؤلاء هم الذين يلبسون سترتهم كي يجعلوا نومنا هادئاً، هؤلاء هم الذين يفضحون كل من يلمح قولا بتشجيع الإرهاب.

يذرف التركي أردوغان الدموع على «إخوانه»، لكنه يصمت أمام جريمة من هذا النوع، كلما نفذ الأكراد المسلحون جريمة ضد شعبه التركي، يستدعي جيشه لتأديبهم، لكنه يبكي بدموع التماسيح، كلما أقدم جيش مصر وشرطتها على أداء واجبهما في محاربة الإرهاب، فليذهب أردوغان وزمرته إلى الجحيم، مادام يمضي في طريق تشجيع الجرائم ضد المصريين، أردوغان لا يريد أن تقوم لمصر قائمة، فاستقلالها وكرامتها تعني ألا ندور في فلك تبعيته وأطماعه.

تذرف أوروبا الدموع على «إخوانها» بجيشهم الإرهابي، لكنها تصمت أمام جرائم من نوع جريمة رفح، فما هذا المجتمع الدولي الذي يرى الأمور من زاوية مصالحه الخاصة؟.

نحصد الآن مرارة حكم مرسي الذي سمح وساعد وسهل دخول الإرهابيين إلى سيناء برعاية دولية، حتى يتم تنفيذ المخططات اللعينة لسلخها عن مصر، في جريمة قتل ضباط قسم كرداسة، والتمثيل بجثثهم، تقول الشهادات أن وراءها واحد من الإرهابيين الذي أفرج عنهم مرسي، وجرائم الإرهاب التي تقع في سيناء وراءها هؤلاء أيضاً، فهل كان مرسي يعد العدة لإرهاب المصريين لو رفضوا حكمه؟، هو سؤال تجيب عنه الجرائم الحالية، كانت الجماعة تتحدث عن حكم أبدي للمصريين، وكان هو يتحدث عن أن حياته ثمن الشرعية.

تؤكد الدلائل الآن أن حديث الجماعة عن حكمها الأبدي للمصريين، وحديث مرسي عن الشرعية، كان طريقه واحدا، طريق العنف والدم، طريق الإرهاب بقتل المصريين، هي ساعة لا ينفع معها مواقف الـ«بين بين»، لا ينفع معها أنصاف المواقف، لا ينفع معها أن تضع الجلاد والضحية في سلة واحدة.